

Distr.: General  
1 November 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة التاسعة والعشرون

٢٦-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

ليختنشتاين

\* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19277(A)



\* 1 7 1 9 2 7 7 \*

## المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة .....
٣	ثانياً - المنهجية .....
٣	ثالثاً - الإطار القانوني والمؤسسي .....
٣	ألف - الإطار القانوني .....
٤	باء - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وإصلاح هياكل تكافؤ الفرص (التوصيات ٢١-٣٠) .....
٥	جيم - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (التوصيات ١-٢٠) .....
٦	دال - زيارات الخبراء الدوليين والهيئات الدولية إلى ليختنشتاين (التوصية ٣١) .....
٦	رابعاً - الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ليختنشتاين .....
٦	ألف - المساواة وعدم التمييز والفئات الضعيفة بشكل خاص .....
١٩	باء - الحقوق المدنية والسياسية (التوصيات ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٧٣-٧٨ و ٨٠) .....
٢١	جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
٢٣	دال - التعاون والتضامن الدوليان (التوصيات ٨٣-٨٥) .....
٢٤	خامساً - التشاور مع المجتمع المدني .....
٢٤	سادساً - ملاحظات ختامية .....

## أولاً - مقدمة

- ١- يعتبر تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أولويات سياسة ليختنشتاين الداخلية والخارجية. وتؤيد ليختنشتاين كل التأييد آلية الاستعراض الدوري الشامل، وهي تعلق أهمية كبيرة على تلك الآلية لتحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- ٢- وقد أجري التقييم الثاني لليختنشتاين، في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وكجزء من هذا التقييم، قدم ما مجموعه ٨٥ توصية إلى ليختنشتاين. وقبلت ليختنشتاين ٧٠ منها، في حين أنها قبلت بصورة جزئية أربع توصيات أخرى. وقد رفضت ١١ توصية مع تعليل ذلك الرفض.
- ٣- ويركز هذا التقرير على التدابير المتخذة منذ عام ٢٠١٣ لتنفيذ التوصيات، وهو يبين أن تقدماً كبيراً قد أحرز في مجالات عديدة. كما يناقش التقرير التطورات الأساسية التي استجرت في مجالات لم يغطها الاستعراض الدوري الشامل الأخير.
- ٤- والحكومة التي عُينت حديثاً في آذار/مارس ٢٠١٧، والتي تشكلت من ائتلاف يضم حزب المواطنين التقدميين والاتحاد الوطني، ستعمل بوجه خاص على تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، والتضامن مع المحرومين، والتعاون بين الأجيال، وذلك وفقاً لاتفاق الائتلاف.

## ثانياً - المنهجية

- ٥- أعد هذا التقرير مكتب الشؤون الخارجية بمشاركة من جميع المكاتب الإدارية المعنية. وقبل اعتماد الحكومة للتقرير، أرسل إلى اللجان والمؤسسات المعنية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والمؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة. وكجزء من مناسبة يتم تنظيمها، يمكن للجهات الفاعلة المهتمة أن تعلق على التقرير في حلقات عمل و/أو أن تقدم تعليقات مكتوبة. ويمكن الاطلاع على موجز للتعليقات التي تم استلامها في الفصل الخامس.
- ٦- ومنذ عام ٢٠١٠، تنشر الحكومة كل سنة تقريراً مستكملاً عن حالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين. ويتضمن التقرير بيانات عن نحو ١٠٠ موضوع ذي صلة بحقوق الإنسان. وهو أداة هامة للإبلاغ الذي تقوم به ليختنشتاين في إطار الاستعراض الدوري الشامل والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، ولتصميم السياسة في الداخل، فضلاً عن إبلاغ المنظمات غير الحكومية والجمهور العام. والتقرير متاح في صفحة المنشورات في الموقع [www.aaa.li](http://www.aaa.li).

## ثالثاً - الإطار القانوني والمؤسسي

### ألف - الإطار القانوني

- ٧- تتضمن المواد ٢٧ مكرراً إلى ٤٤ من دستور ليختنشتاين العديد من الحقوق والحريات الأساسية. وقد استخلصت المحكمة الدستورية، في سوابقها القضائية، حقوقاً أساسية أخرى من الحقوق المنصوص عليها في الدستور أو اعترفت بها كحقوق أساسية مستقلة غير مكتوبة.

٨- وتتسم العملية التشريعية في ليختنشتاين بالشفافية، فهي تشترط مشاركة الدوائر المتأثرة أو المهتمة. وتعمم مشاريع القوانين للتشاور العام حولها. وخلال إجراء التشاور، يمكن لكل شخص أو مجموعة أو منظمة في ليختنشتاين ممن يهيمه القانون المقترح أن يقدم تعليقاته. وينقح مشروع القانون في أعقاب ذلك، وتؤخذ التعليقات الواردة في الاعتبار بأكثر قدر ممكن ومستطاع، كما تدرج في التقرير الذي يصف مشروع القانون. وينظر البرلمان بعد ذلك في الاقتراح المعدل، ويجوز له أن يعتمد الاقتراح دون تغيير أو أن يدخل عليه المزيد من التعديلات أو أن يرفضه.

٩- كما يتمتع مواطنو ليختنشتاين بحقوق بعيدة المدى في مجال الديمقراطية المباشرة. وبحق لهم أن يقدموا المبادرات التشريعية والدستورية إما لكي يعتمدها البرلمان أو لعرضها على التصويت الشعبي إذا رفضها البرلمان. وبحق لمواطني ليختنشتاين أيضاً أن يدعوا لإجراء استفتاء على قرارات البرلمان، وبالتالي أن يتطلبوا تصويتاً شعبياً على التعديلات الدستورية والتشريعات والمعاهدات الدولية.

١٠- ويستتبع ذلك أنه خلال العملية التشريعية، يُلتزم التوصل إلى حلول مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، وتسهم المجموعات المختلفة في الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان على أساس مستمر.

## باء- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وإصلاح هياكل تكافؤ الفرص (التوصيات ٢١-٣٠)

١١- شهد نظام حماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين عدة تغييرات في الأشهر الأخيرة. ويتمثل أهم وأبرز هذه التغييرات في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، وبذلك نُفذت توصيات قدمتها منذ أمد طويل مختلف الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتوصيات وردت في الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣.

١٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اعتمد برلمان ليختنشتاين القانون المتعلق بتشكيل رابطة حقوق الإنسان في ليختنشتاين (الجريدة الرسمية لليختنشتاين لعام ٢٠١٦، رقم ٥٠٤)، والذي يشكل الأساس القانوني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليختنشتاين، وقد دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، أقر البرلمان مساهمة مالية في المؤسسة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠ فرنك سويسري (٣٦٠.٠٠٠ دولار أمريكي) في السنة. ولضمان قدرة المؤسسة الجديدة على العمل بشكل مستقل، اختير لها الشكل القانوني لجمعية ذات منفعة مشتركة بموجب قانون الأشخاص والشركات. وقد أُطلق على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليختنشتاين اسم "رابطة حقوق الإنسان في ليختنشتاين" (*Verein für Menschenrechte*). وبموجب القانون، تعمل الرابطة كمكتب أمين للمظالم، ولديها ولاية واسعة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في ليختنشتاين. وتشمل مسؤولياتها إسداء المشورة للسلطات العامة والأطراف الخاصة بشأن قضايا حقوق الإنسان، ودعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وإطلاع الجمهور على حالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين، وإجراء التحقيقات والتوصية بالتدابير، وإعداد تعليقات على مشاريع القوانين والمراسيم وعلى التصديق على الاتفاقات الدولية، وتشجيع الحوار مع الهيئات الوطنية والدولية. وقد أُدمج مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال والشباب، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٩، في رابطة حقوق الإنسان، ولكنه بقي يحتفظ باسمه الحالي تحت مظلة الرابطة.

١٣- ويعمل المجتمع المدني حالياً على تطوير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل مستقل، دون مشاركة الحكومة. وقد اعتمد المجتمع المدني النظام الأساسي للرابطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وانتخب مجلساً لها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، وهو مجلس يضم سبعة أشخاص مختصين ومعروفين، من ليختنشتاين ومن الخارج. وللرابطة أمانة تعمل منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بثلاثة موظفين (ما يعادل ١,٥ بدوام كامل). والحكومة مقتنعة بأن المؤسسة الجديدة ستولد قيمة مضافة، وبالتالي ستدفع قدماً بتعزيز مستوى حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ليختنشتاين، وهو أصلاً مستوى عالٍ جداً.

١٤- وكان إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جزءاً من عملية إصلاح تهدف إلى تجميع الاختصاصات والموارد في مجالي الإدماج وتكافؤ الفرص، مما كان موزعاً بين هيئات عديدة، وإلى توحيد مهام المشورة والدعم المستقلة (وظائف أمناء المظالم) ضمن المؤسسة الجديدة لحقوق الإنسان. ونُقلت المسؤوليات الرسمية لمكتب تكافؤ الفرص ولشاريع الإدماج التابعة لمكتب الهجرة والجوازات إلى مكتب الخدمات الاجتماعية. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يعمل مكتب الخدمات الاجتماعية كهيئة للخبراء في الحكومة يعنى بالمسائل المتصلة بالإدماج وتكافؤ الفرص. ونُقلت المسؤوليات المستقلة لمكتب تكافؤ الفرص إلى المؤسسة الجديدة لحقوق الإنسان، وكذلك مسؤوليات لجنة المساواة بين الجنسين، ولجنة قضايا الإدماج، ولجنة تكافؤ الفرص. كما وُضع مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال والشباب الآن تحت مظلة المؤسسة الجديدة لحقوق الإنسان. ويساعد توحيد وتجميع المسؤوليات على الاستفادة من أوجه التآزر وعلى تيسير تبادل الخبرات. ويمكن أيضاً استخدام الموارد البشرية والمالية الموجودة فعلاً على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

١٥- وقد حُلّ مكتب تكافؤ الفرص، ولجنة تكافؤ الفرص، ولجنة المساواة بين الجنسين، ولجنة قضايا الإدماج، في الشكل السابق لهذه الكيانات، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بعد أن نُقلت مسؤولياتها إلى مكتب الشؤون الاجتماعية ورابطة حقوق الإنسان.

١٦- ولا يؤثر الإصلاح على مكتب مساعدة الضحايا الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨ أو على لجنة الإصلاحات التي تعمل منذ عام ٢٠٠٨ بوصفها الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتوجد عدة لجان أخرى ومجالس استشارية وأفرقة عاملة لتقديم المشورة للحكومة بشأن مواضيع محددة، مثل لجنة الحماية من العنف.

## جيم- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (التوصيات ١-٢٠)

١٧- ليختنشتاين دولة طرف في مختلف الاتفاقات الدولية والأوروبية بشأن حماية حقوق الإنسان. والممارسة المعتادة لحكومة ليختنشتاين هي ألا تقر الانضمام إلى اتفاقية ما، ما لم يتم تهيئة الشروط القانونية والعملية ذات الصلة على الصعيد الداخلي. ويكفل ذلك التطبيق الفعلي لجميع أحكام الاتفاقية المعنية عند بدء نفاذها. ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الثاني لعام ٢٠١٣، وقعت ليختنشتاين أو صدّقت على اتفاقات إضافية.

١٨- ففي عام ٢٠١٣، صدّقت ليختنشتاين على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وفي عام ٢٠١٧، صدّقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

- ١٩- كما تم التوقيع، أو التصديق، على اتفاقات هامة أخرى لمجلس أوروبا خلال السنوات الماضية. ففي عام ٢٠١٣، صدّقت ليختنشتاين على البروتوكول رقم ١٥ الملحق باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي عام ٢٠١٦ على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. وفي عام ٢٠١٥، صدّقت ليختنشتاين على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزاروت). ولتنفيذ الاتفاقية، جرى توسيع نطاق اختصاص ليختنشتاين ليشمل بعض الجرائم المرتكبة في الخارج. ووُقعت اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول) في عام ٢٠١٦.
- ٢٠- كما وقعت ليختنشتاين وصدّقت على عدد من الاتفاقات الدولية والأوروبية ذات الصلة بحقوق الإنسان: اتفاقية الذخائر العنقودية (التصديق في عام ٢٠١٣)، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الانضمام في عام ٢٠١٣)، ومعاهدة تجارة الأسلحة (التصديق في عام ٢٠١٤)، واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (التصديق في عام ٢٠١٦)، واتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب (التصديق في عام ٢٠١٦)، واتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد (التصديق في عام ٢٠١٦)، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ (التصديق في عام ٢٠١٧)، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (التوقيع في عام ٢٠١٧).

#### دال- زيارات الخبراء الدوليين والهيئات الدولية إلى ليختنشتاين (التوصية ٣١)

- ٢١- في عام ٢٠٠٣، وجهت ليختنشتاين دعوة دائمة - لا تزال سارية المفعول - إلى آليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (الإجراءات الخاصة المواضيعية)، وهي ترحب بالزيارات التي تقوم بها الهيئات الدولية لحقوق الإنسان إلى ليختنشتاين.
- ٢٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت ليختنشتاين زيارات من الهيئات وممثلي المؤسسات التالية: مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (٢٠١٦)، واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة (٢٠١٦)، ومدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠١٦)، وبعثة تقييم الاحتياجات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ضوء الانتخابات البرلمانية (٢٠١٦)، واللجنة الأوروبية المناهضة للعنصرية والتعصب (٢٠١٧). كما تتوقع ليختنشتاين زيارة من مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

#### رابعاً- الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ليختنشتاين

##### ألف- المساواة وعدم التمييز والفئات الضعيفة بشكل خاص

##### ١- مبدأ المساواة وعدم التمييز (التوصيات ٣٢-٣٥)

- ٢٣- تعد المساواة بين جميع مواطني ليختنشتاين أمام القانون جزءاً من دستور إمارة ليختنشتاين الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١ (الجريدة الرسمية لعام ١٩٢١، رقم ١٥)، وتنص عليها المادة ٣١(١) من الدستور. وفي عام ١٩٩٢، تم توسيع نطاق هذه المادة من

الدستور بحيث باتت تشمل المساواة بين الجنسين (الفقرة ٢). وتحدّد حقوق الأجانب بموجب المعاهدات الدولية أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، في حال عدم وجود معاهدة دولية (الفقرة ٣). وفي حكم نافذ حالياً (١٤/٢٠١٤)، رأت المحكمة الدستورية أن "مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٣١(١) من الدستور ينطبق على الأجانب وفقاً للسوابق القضائية الراسخة، على الرغم من التحفظ المتعلق بالمعاملة بالمثل والوارد في المادة ٣١(٣) من الدستور".

٢٤- وليختنشتاين دولة طرف في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتطبق هذه الاتفاقيات على الأشخاص الذين يقعون تحت سيادة دولة طرف. وفي عدد من هذه الاتفاقيات، قبلت ليختنشتاين بإجراء تقديم الشكاوى الفردية. ويمكن التذرع بالحقوق المكفولة بموجب هذه الاتفاقيات أمام المحكمة الدستورية وذلك عن طريق إجراء الشكاوى الفردية، على غرار الحقوق التي يكفلها دستور ليختنشتاين. وإجراء عرض الشكاوى الفردية على المحكمة الدستورية متاح لجميع الأشخاص ضد الأحكام النهائية أو المراسيم الصادرة عن سلطة عامة. وتنظر المحكمة الدستورية في ما إذا كانت الحقوق المكفولة دستورياً أو الحقوق المكفولة بموجب الاتفاقيات الدولية قد انتهكت، إذا كانت السلطة التشريعية قد اعترفت صراحة بحق الفرد في تقديم شكوى (المادة ١٥ من قانون المحكمة الدستورية؛ الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٤، رقم ٣٢).

٢٥- ومنذ انضمام ليختنشتاين إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وإدراج المادة ١٥(٢) في قانون المحكمة الدستورية، يجري التذرع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بصورة منتظمة في الشكاوى الفردية أمام المحكمة الدستورية، إلى جانب الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور. ونتيجة لذلك، هناك تنفيذ فعلي لمبدأ المساواة في المعاملة. ولذلك لا ينظر في الوقت الراهن في إجراء أي تعديل على الدستور.

٢٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، دخل حيز النفاذ تعديل للفقرة ٢٨٣ من القانون الجنائي فرض حظراً شاملاً على التمييز. وفي حين أن التمييز العنصري كان قبل هذا التعديل هو الوحيد الذي يعتبر جريمة جنائية، فإن الجريمة أصبحت تشمل الآن التحريض علناً على الكراهية أو التمييز على أساس اللغة أو الجنسية أو الأصل الاثني أو الدين أو الأيديولوجية أو نوع الجنس أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي، ويُعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى سنتين. كما يخضع للعقوبة رفض تقديم خدمة يعتمز تقديمها للجماهير إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص بناء على الأسباب المشار إليها أعلاه. ويتلقى المدعون العامون والقضاة مزيداً من التدريب فيما يتعلق بهذه التعديلات التشريعية.

٢٧- وإلى جانب التعديل الذي أدخل على القانون المذكور أعلاه، تتضمن عدة قوانين خاصة أحكاماً محددة تحمي من التمييز. فعلى سبيل المثال، ينص قانون العمل صراحة على حماية حقوق شخصية الموظف. ويفسّر مصطلح "الشخصية" على نطاق واسع، بحيث يشمل نوع الجنس والعرق والجنسية والتوجه الجنسي وما إلى ذلك. كما توجد أحكام تقضي بعدم التمييز في قانون المساواة بين الجنسين والقانون المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل هذا الإطار القانوني بالفعل الحماية الشاملة من التمييز في ليختنشتاين.

## ٢- المساواة بين الجنسين والحماية من العنف (التوصيات ٣٦-٥٠ و ٧١-٧٢)

٢٨- حققت ليختنشتاين المساواة بين المرأة والرجل بحكم القانون، غير أن تحقيق المساواة بينهما بحكم الواقع لا يزال يشكل تحدياً، ولا سيما فيما يتعلق بمكان العمل، والتوفيق بين الحياة الأسرية والحياة الوظيفية، وتمثيل المرأة في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية في السياسة والاقتصاد. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، استمرت الجهود والتدابير المتخذة في هذا المجال. ويعلق البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ أهمية كبيرة على التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة الوظيفية. وتعزز الحكومة اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين الشروط الإطارية في هذا المضمار.

### المرأة في السياسة

٢٩- كما هو الحال في كثير من البلدان الأخرى، لم يتحقق بعد في ليختنشتاين التمثيل المتوازن للجنسين في الهيئات السياسية. وقد حققت ليختنشتاين توازناً جيداً في تمثيل المرأة في الحكومة، حيث هناك وزيرتان بين كل خمسة وزراء (٤٠ في المائة) في الفترة التشريعية الحالية (٢٠١٧-٢٠٢١)، وهو ما كان عليه الحال أيضاً خلال الفترتين السابقتين (٢٠٠٩-٢٠١٣ و ٢٠١٣-٢٠١٧). وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٧، كانت نسبة النساء بين أعضاء البرلمان تتراوح بين ٢٠ في المائة و ٢٤ في المائة. على أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ شهدت، للأسف، تراجعاً كبيراً في عدد النساء في البرلمان. فهناك ثلاث نساء بين أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٢٥ عضواً، أي ما يعادل ١٢ في المائة. وقد أدت هذه النتيجة إلى شعور الجمهور في ليختنشتاين على نطاق واسع بعدم فهم ما حدث، مما قاد بدوره إلى مناقشات جارية بشأن الأسباب وبشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير مضادة. وخلال الفترة الحالية (٢٠١٥-٢٠١٩)، وفي البلديات البالغ عددها ١١ بلدية، هناك امرأة واحدة تشغل منصب العمدة. وعلى مستوى المجالس البلدية، تبلغ نسبة النساء ١٧ في المائة من الأعضاء في الفترة الحالية (٢٠١٥-٢٠١٩).

٣٠- ولتحسين هذه الحالة، تنظّم منذ عدة سنوات دورة دراسية عن العمل السياسي موجهة للنساء، وهي تلقى استجابة جيدة جداً. وتهدف الدورة هذه إلى تمكين المرأة وتشجيعها على المشاركة في العمليات السياسية وفي النقاش العام. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت ليختنشتاين مشروعاً عبر الحدود عنوانه "المرأة تقرر" بالاشتراك مع كانتون غراوبوندين السويسري وولاية فورارلبرغ النمساوية. ويتمثل الهدف من المشروع في الترويج لتمثيل المرأة في المناصب القيادية ومناصب صنع القرار. وهو يقدم الإرشاد ويدعم التوعية فيما يتعلق بتمثيل المرأة في تلك المناصب. ويتضمن المشروع دورات دراسية قصيرة بعنوان "صالحه للعمل السياسي"، وحلقات عمل عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ودروس للإعلاميين المحترفين، وندوة للخبراء من البلدان المجاورة، وبرلماناً للشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٢٠ سنة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، قُدمت دراستان إلى الجمهور تضمنتا مسحاً للبيانات عن حصة المرأة في وسائل الإعلام وفي المناصب القيادية. وسيُختتم مشروع عبر الحدود كله بنهاية عام ٢٠١٧.



## المرأة في مكان العمل

٣١- يوفر قانون ١٠ آذار/مارس ١٩٩٩ المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل (قانون المساواة بين الجنسين، الجريدة الرسمية لعام ١٩٩٩، رقم ٩٦)، الأساس القانوني للمساواة في سوق العمل. وقد صدر القانون في عام ١٩٩٩ وتم تنقيحه مرتين منذ ذلك الحين. كما ينظم هذا القانون الادعاءات وسبل الانتصاف القانونية. ويمكن أن يقاضى أرباب العمل الذين لا يتخلصون من التمييز القائم في مكان العمل وأن يفرض عليهم دفع التعويض. وفي عام ٢٠١٦، كانت نسبة النساء الموظفات ٤٠,٤ في المائة من مجموع الموظفين. ومن بين الموظفين العاملين بدوام جزئي، والذين يشكلون ما مجموعه ٢٧,٣ في المائة من مجموع الموظفين في ليختنشتاين، ظلت حصة النساء مرتفعة، إذ بلغت ٧٣,٤ في المائة. وبالمقارنة بنسبة النساء في قوة العمل بشكل عام، فإن نسبتهن في مناصب المستويات العليا من التسلسل الهرمي أقل بكثير. ولا يزال تمثيل المرأة ناقصاً إلى حد كبير في المناصب القيادية في الاقتصاد والقطاع العام.

٣٢- وقد انخفض الفرق بين متوسط الأجور الشهرية للرجال والنساء على نحو مطرد خلال السنوات العشر الماضية. ووفقاً لأحدث إحصاءات الأجور، كان الفارق في عام ٢٠١٤ هو ١٦,٥ في المائة بالمقارنة بـ ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي فئة العمال الأصغر عمراً (الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة)، انخفض الفرق في الأجور بين النساء والرجال عن مستواه المنخفض أصلاً: من ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. ووفقاً لدراسة أجريت بتكليف من المكتب الإحصائي الاتحادي السويسري، ويمكن استخدامها في ليختنشتاين لأغراض المقارنة نظراً لتماثل ظروف البلدين، يمكن افتراض أن ٥٦ في المائة من الفرق في الأجور بين النساء والرجال يمكن تفسيره بالإشارة إلى عوامل موضوعية مثل الخبرة المهنية والمنصب<sup>(١)</sup>.

٣٣- وفي عام ٢٠١٤، حصل مشروع "احترام الأجور" التابع لرابطة موظفي ليختنشتاين على جائزة التقدير في سياق جائزة تكافؤ الفرص. كما دعمت حكومة ليختنشتاين "يوم المساواة في الأجور" الذي يحتفل به سنوياً منذ عام ٢٠٠٩. ويهدف المشروعان كلاهما إلى زيادة الوعي بالتمييز في الأجور ضد المرأة. وبالتعاون مع سويسرا، جاء معرض "Wagemobile" المتنقل إلى فادوز في عام ٢٠١٥. وفي هذه المناسبة، نظّم العديد من الفعاليات، بما في ذلك اجتماعات إرشادية قصيرة للشابات، وحلقة دراسية عن مفاوضات الأجور، وجولة مناقشة مع النساء أعضاء البرلمان.

٣٤- وبفضل الفرص التعليمية الممتازة وما تحقّقه الفتيات والنساء من نجاح والزيادة التي شهدتها على مدى السنوات العشرين الماضية حصة الفتيات والنساء اللاتي يلتحقن بالدراسات الجامعية (في عام ٢٠١٥، بلغت نسبة الإناث ٤٨ في المائة من جميع طلاب التعليم الجامعي في ليختنشتاين)، من الممكن أن تتوقع توسعاً كبيراً في نصيب النساء من المناصب القيادية في المستقبل.

٣٥- ومن العوامل الحاسمة في هذا الصدد تحسين التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة الوظيفية. وخلال السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة تدابير مختلفة في هذا المجال، وهي تشمل على وجه الخصوص ما يلي: تشجيع توسيع نطاق برامج ما بعد الدوام المدرسي خارج المنزل، ومراكز

(١) مكتب الإحصاء في إمارة ليختنشتاين: إحصاءات الأجور ٢٠١٤.

الرعاية النهارية وغيرها من ترتيبات الرعاية النهارية، واستحداث مدارس عامة تعمل طوال اليوم. وعموماً، زاد عدد مواقع الرعاية النهارية بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٠. كما طرأ توسع قوي في برامج ما بعد الدوام المدرسي وطاولات الغداء لأطفال المدارس بسبب تزايد الطلب. وهناك في ليختنشتاين أيضاً عدة مدارس تعمل طوال اليوم. وتدعم الحكومة بالإعانات برامج ما بعد الدوام المدرسي وخيارات الرعاية النهارية خارج المنزل، والتي يجري تحسينها باستمرار بمساعدة البلديات والقطاع الخاص. وفي ربيع عام ٢٠١٥، أحاطت الحكومة علماً بتقرير عن حالة رعاية الأطفال خارج المنزل وقررت توفير أساس جديد لتمويل مراكز رعاية الطفل الإضافية اللازمة. ويقوم فريق عامل حالياً بوضع الحلول. وأصبحت الأعمال التجارية نشطة أيضاً في هذا المجال إذ فتحت مراكز رعاية نهارية خاصة بها أو توسعت فيها أو تخطط لذلك وتنفذه. وأخيراً، يجري النظر في توحيد ساعات الدوام المدرسي في جميع أنحاء البلد.

#### القوالب النمطية

٣٦- على مدى السنوات الخمس الماضية، نفذت أيضاً مشاريع لكسر نماذج الأدوار والقوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس. ويجدر التنويه بوجه خاص في هذا الصدد بمشروع عبر الحدود تحت عنوان "الشواغل: نماذج الأدوار" جرى تنفيذه خلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، بهدف توجيه اهتمام المراهقين والشباب بصورة خاصة إلى القوالب النمطية ونماذج الأدوار في بيئتهم الخاصة ومعالجتها بشكل نقدي.

#### العنف ضد المرأة والعنف المنزلي

٣٧- يشكل قانون الحماية من العنف النافذ منذ عام ٢٠٠١ وجوهه المتمثل في الحق في طرد الجاني كتدبير وقائي، أساساً لمكافحة العنف المنزلي. وفي كل عام، ترسل بطاقات طوارئ إلى مختلف المكاتب العامة في ليختنشتاين بثمان لغات، تتضمن معلومات عن العنف المنزلي ومكاتب الاتصال للأشخاص المتضررين. وتشارك الحكومة أيضاً، بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية، في الحملة الدولية "١٦ يوماً مناهضة العنف ضد المرأة"، التي تنظم كل سنة ابتداء من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة)، إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر (يوم حقوق الإنسان). والهدف من الحملة هو توعية الجمهور بمسألة العنف ضد المرأة، وزيادة معرفة مكاتب تقديم المشورة، وتقديم حلول خالية من العنف. وطوال ٢٦ عاماً، قدمت دار المرأة في ليختنشتاين المشورة والسكن للنساء والأطفال المتأثرين بالعنف العائلي. وتدعم الحكومة هذه المنظمة التي لا غنى عنها من خلال اتفاق أداء قيمته ٣٢٠.٠٠٠ فرنك سويسري كل عام، ويغطي هذا المبلغ جزءاً كبيراً من نفقات دار المرأة. ومن المهم أيضاً العمل مع الجناة كنهج وقائي ضد العنف. وتوفر رابطة تقديم المساعدة للمفرج عنهم قيد المراقبة في ليختنشتاين المرافقة للمشتبه فيهم والمدانين والسجناء والمفرج عنهم فضلاً عن المتأذين والضحايا. والرابطة هذه شريك هام في منع العنف، ولا سيما عن طريق العمل مع الجناة لتمكينهم من التعامل مع جرائمهم ولتحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي ومنع معاودة الإجرام. وتقول الدولة الخدمات التي تقدمها الرابطة بالكامل بموجب اتفاق مع الحكومة. ويمكن لضحايا العنف والجرائم الأخرى أن يعتمدوا أيضاً على الدعم المقدم من مكتب مساعدة الضحايا الرسمي الذي أنشئ في عام ٢٠٠٨.

## ٣- الأطفال

## الحضانة المشتركة

٣٨- في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، دخل حيز النفاذ في ليختنشتاين إصلاح للقانون المتعلق بالوالدين والأطفال، ينص بوجه خاص على قواعد جديدة تنظم حضانة الأطفال. ويفترض قانون الحضانة الجديد هذا أن العلاقة بين الطفل والديه الاثنین كأولياء أمر لها من حيث المبدأ قيمة خاصة بالنسبة لنماء الطفل، ولذلك فإنه ينبغي على الوالدين أن يمارسا الحضانة على قدم المساواة وبصورة ودية. وعلى هذا فإن الحضانة المشتركة هي القاعدة بعد الانفصال أو الطلاق. وتتطابق هذه القاعدة الجديدة مع التطورات القانونية الدولية والتحولات الاجتماعية التي تنطوي على تغيير النظرة إلى مسؤولية كل من الوالدين عن طفلهما المشترك أو أطفالهما المشتركين.

٣٩- وفي إطار الحضانة المشتركة، يُطلب من الوالدين من حيث المبدأ أن يتوصلا إلى اتفاق متبادل. وهذه الغاية، يجوز للمحكمة أيضاً أن تستخدم آلية الوساطة. وفي جميع الحالات التي يقوم فيها الوالدان بتعديل ترتيباتهما الخاصة بالحضانة بالاتفاق المتبادل، يتمتع الأطفال الذين بلغوا أو تجاوزوا الرابعة عشرة بالحق في الاعتراض. وإذا لم يتمكن الوالدان من التوصل إلى اتفاق، تبت المحكمة في الأمر منطلقاً من رفاة الطفل. ويعطي القانون الجديد المتعلق بالوالدين والأطفال الأولوية لرفاة الطفل ويقدم قائمة شاملة بمعايير تقييم رفاة الطفل، مع مراعاة الاعتبارات النفسية والتربوية له (انظر الفقرة ١٣٧(ب) من القانون المدني العام).

٤٠- وبهذا الإصلاح للقانون المتعلق بالوالدين والأطفال، حُذف مصطلح "الطفل غير الشرعي" من القانون المدني العام بوصفه مصطلحاً تمييزياً متبقياً يشير إلى أطفال الوالدين غير المتزوجين. ومنذ فترة طويلة يعامل أطفال الوالدين المتزوجين والوالدين غير المتزوجين على قدم المساواة بموجب قانون الإرث في ليختنشتاين. كما تم تنقيح قانون النسب وتحديثه.

## تعزير الأسرة

٤١- المساعدة المقدمة إلى الأسر هي أفضل تدبير لحماية اندماج الأطفال والشباب اجتماعياً. وتتخذ الأسرة في ليختنشتاين أشكالاً متنوعة. فبالإضافة إلى نموذج الأسرة التقليدي، أي الوالدان وأطفالهما، تطور عدد من أنواع الأسرة الجديدة. وتتمثل مسؤولية سياسة ليختنشتاين الأسرية، والهدف منها، في تمكين الأطفال في جميع الهياكل الأسرية من الحصول على نفس فرص النمو. ولذلك، تسعى الدولة إلى تهيئة الظروف اللازمة للوالدين للتوفيق بين العمل والأسرة، ولكن أيضاً لتوفير الوقت الكافي اللازم للأطفال، فضلاً عن تقديم الدعم للأسر المعرضة لخطر الفقر.

٤٢- وقد خضعت منصة شبكة الإنترنت [www.familienportal.li](http://www.familienportal.li) التي تتعدها الدولة إلى تنقيح كامل في عام ٢٠١٥ وعرضت على الجمهور في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتراعي المنصة الجديدة على نحو أفضل الحاجة المتزايدة لدى الأسر في ليختنشتاين للحصول على المعلومات. ويتمثل الهدف في تقديم لمحة عامة عن العروض العديدة الموجودة فعلاً. وترمي البوابة إلى مساعدة الوالدين على العثور بسرعة على المعلومات الملائمة لمختلف مراحل حياة الأطفال.

وبالإضافة إلى توفير العناوين المفيدة وعروض المشورة، أدرجت معلومات عن الأحداث وعن الدورات المتعلقة بالحمل والأسرة. كما توفر البوابة الجديدة للأسرة منبراً مركزياً لمقدمي الدعم من القطاع الخاص إلى الوالدين والأسر. وتتاح لهم الفرصة هنا لتعريف الأسر بأنفسهم وخدماتهم.

#### حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

٤٣ - تظطلع وزارة العدل حالياً بأعمال مكثفة ترمي إلى تحديث القانون الجنائي. وتشمل المراجعة تنقيحات لقانون الجرائم الجنسية وتعديلات على تعريف الجرائم وتشديد العقوبات. ويكفل ذلك توسيع نطاق حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

#### لوبي الأطفال في ليختنشتاين

٤٤ - في عام ٢٠١٢، تجمعت المنظمات والمؤسسات العاملة في ميدان الأطفال والشباب معاً لتشكيل لوبي للأطفال في ليختنشتاين. ويمثل لوبي الأطفال شبكة للدفاع عن مصالح الأطفال والشباب ولتوعية الجمهور بحقوق الطفل. وتنتمي ٢٠ منظمة حالياً إلى هذه الشبكة. أما الموضوع السنوي للوبي الأطفال في عام ٢٠١٧ فهو بعنوان "أن يكون الطفل أجنبياً - كفالة الانتماء. لكل شخص نفس الحقوق". وبذلك تركز الشبكة على الأطفال اللاجئين والأطفال من الثقافات الأخرى الذين يعيشون في ليختنشتاين.

#### ٤ - كبار السن

٤٥ - إن توفير الحياة اللائقة لكبار السن في ليختنشتاين متطور جداً، مما يسمح عموماً لسكان البلد بمواصلة مستوى معيشي لائق بعد تقاعدهم. وتُدفع استحقاقات تكميلية عندما لا يعود التأمين الخاص بكبار السن والمتقنين على قيد الحياة والتأمين على العجز، إلى جانب الإيرادات الإضافية وأصول المتقاعدين، كافياً لضمان حد أدنى من الدخل. وبسبب التطورات الديموغرافية - أي زيادة نسبة كبار السن - فضلاً عن متطلباتهم واحتياجاتهم المتغيرة - ترى الحكومة أن من الأهمية بمكان الأخذ بنظرة شاملة في السياسة الخاصة بكبار السن. وتكرس هذه السياسة مبدأ أن كبار السن والأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية ينبغي أن يكونوا قادرين على العيش مستقلين غير تابعين قدر الإمكان. ويقدم مركز توفير المعلومات والمشورة لكبار السن الذي كان قد أنشئ عام ٢٠٠٨ بدعم من الأموال العامة بموجب اتفاق أداء، المشورة والدعم لكبار السن كما يزودهم بالمعلومات عن الخدمات المعروضة. وبفضل نظام الرعاية الصحية الممتاز في ليختنشتاين، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة باطراد على مدى العقود الماضية: وفي عام ٢٠١٥ بلغ ٨٤,٥ سنة للنساء و٨٠,٩ سنة للرجال.

#### تنقيح قانون التأمين على كبار السن والمتقنين على قيد الحياة

٤٦ - أدخل الإصلاح الشامل لقانون التأمين على كبار السن والمتقنين على قيد الحياة لعام ٢٠١٦، في المقام الأول، تدابير لضمان الأمن المالي الطويل الأجل لكبار السن والمتقنين على قيد الحياة، كما أدخل قواعد جديدة تنظم مساهمة الدولة المالية التي تدفعها سنوياً لهذه الفئة. وقد أقر البرلمان التعديلات في أيار/مايو ٢٠١٦ ودخلت حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، باستثناء بضعة مواد ستدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٤٧- وعلى وجه الخصوص، تشمل مجموعة التدابير زيادة مساهمات أرباب العمل والعاملين بنسبة ٠,١٥ نقطة مئوية لكل منهما ورفع سن التقاعد العادية من ٦٤ إلى ٦٥ سنة (للأشخاص المولودين في عام ١٩٥٨ وما بعده). وعلاوة على ذلك، سيكون من الممكن بدء مرحلة التقاعد بين الـ ٦٠ والـ ٧٠ من العمر. وبذلك، يتم الحفاظ على مرونة النظام.

٤٨- ويحق للمتقاعدين الحصول على نقاط ائتمان خاصة بتربية الأطفال عن كل سنة يراعون فيها الأطفال دون سن السادسة عشرة. ونقاط الائتمان هذه ليست استحقاقات نقدية، وإنما هي علاوات ائتمانية تؤخذ في الاعتبار كإيرادات عند حساب المعاشات التقاعدية. وفي حالة المتزوجين، ينقسم بين الزوجين نصف الرصيد عن جميع سنوات الزواج. وفي حالة الوالدين غير المتزوجين أو الوالدين المطلقين، تقيد العلاوات الائتمانية لتربية الأطفال للشخص الذي يمارس الحضانة لوحده من الوالدين. ومنذ إعادة النظر في قانون الحضانة في عام ٢٠١٥، أصبحت الحضانة المشتركة هي القاعدة حتى بعد الطلاق أو في حالة الوالدين غير المتزوجين، مما يعني أنه حتى بعد الطلاق أو الانفصال، بقيت العلاوات الائتمانية لتربية الأطفال مقسمة بصرف النظر عن الوضع الفعلي للحضانة. وهذا يضع نسبة كبيرة من النساء في وضع غير مؤات، نظراً لأن المرأة في الغالب هي الأميل لأن تكون مقدمة الرعاية الأولية، ولأنها في معظم الأحيان تعمل على أساس عدم التفرغ. ويعني ذلك أن النساء غير قادرات على بناء نفس المستوى من الأصول التقاعدية. ويتيح القانون المنقح إمكانية قيام الوالدين غير المتزوجين والمطلقين بإبرام اتفاق بينهما تقيد بموجبه العلاوات الائتمانية لتربية الأطفال بالكامل لصالح الشخص الذي يقدم لوحده الرعاية الأولية. وقد اقترحت المنظمة غير الحكومية "مركز تقديم المعلومات والمشورة للمرأة"، وهي عضو في الشبكة النسائية، هذا التعديل وتابعتته إلى أن أدرج في القانون، مما يعتبر مثلاً إيجابياً على مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية التشريعية.

#### تنقيح أحكام المعاشات التقاعدية المهنية

٤٩- في أيار/مايو ٢٠١٦ أيضاً، أقر البرلمان تنقيحاً لقانون المعاشات التقاعدية المهنية وقانون التأمين ضد العجز، دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أو سيدخل حيز النفاذ بالنسبة لبعض المواد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وركز التنقيح على تأمين الاستحقاقات من الركييزة الثانية (المعاشات التقاعدية المهنية) وعلى زيادة مستوى الاستحقاقات. وتهدف مجموعة من التدابير إلى زيادة المبلغ الكلي للأصول التقاعدية، وفي الوقت نفسه تحسين توفير المعاشات التقاعدية المهنية للموظفين ذوي الدخل المنخفض والموظفين غير المتفرغين. وتشمل هذه التدابير خفض عتبة الدخول للتأمين الإلزامي، فضلاً عن إتاحة المجال للبدء بعملية الادخار مبكراً، أي في سن الـ ١٩ (سن الـ ٢٣ سابقاً).

#### ٥- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٠- تحققت المساواة القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في ليختنشتاين من خلال القانون المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويهدف القانون إلى منع التمييز والتهميش في الحياة اليومية والمهنية وإلى تسهيل الاندماج إلى أقصى حد ممكن. كما أنشأ القانون المكتب المعني بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي تستضيفه رابطة ليختنشتاين للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥١- ومنذ بدء نفاذ القانون المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز إدماجهم في الحياة المهنية، وزيادة وعي السكان بشواغل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الربط الشبكي بين مختلف المجموعات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا الميدان. وواصلت الحكومة بذل الجهود في هذا الصدد خلال السنوات الماضية.

٥٢- وتضم مجموعة التواصل الشبكي "تغيير الرؤية" (Sichtwechsel)، التي أنشئت في عام ٢٠١٠ لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى الدعم، ما مجموعه ٢٠ هيئة حكومية وغير حكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير عقدت هذه الهيئات اجتماعات دورية لتبادل الخبرات ولإطلاق الحملات المشتركة وللتنظيم لها. كما تدير المجموعة منصة الإنترنت [www.sichtwechsel.li](http://www.sichtwechsel.li) التي تقدم معلومات عن أنشطتها وتوفرها للأشخاص ذوي الإعاقة في ليختنشتاين. ومنذ عام ٢٠١٢، وبالتعاون مع محطة إذاعة ليختنشتاين (Radio L)، تنظم المجموعة يوم عمل لتوعية الجمهور وإعلامه باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

٥٣- وإلى جانب القانون المتعلق بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال قانون التأمين ضد العجز (منذ عام ١٩٦٠) يشكل أساساً قانونياً. وقد كرس التنقيح الذي أجري في عام ٢٠٠٦ (الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٦، رقم ٢٤٤) الهدف المتمثل في تعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم كلياً أو جزئياً بوسائلهم الخاصة وحتى يتمكنوا من العيش بأقصى قدر ممكن من الاستقلالية. وقد تم تحسين الكشف المبكر والإدماج في قوة العمل. ويتيح قانون التأمين ضد العجز العديد من الحلول لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قوة العمل.

٥٤- ولتحسين إمكانية الحصول على المعلومات، منحت الحكومة لعدة سنوات إمكانية الوصول دون عوائق، باستخدام الترجمة بلغة الإشارة، إلى موقعها الشبكي الرسمي [www.regierung.li](http://www.regierung.li) و/أو إلى [www.liechtenstein.li](http://www.liechtenstein.li)، وهو موقع الحصول على معلومات رسمية عن البلد. وبفضل الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة، تحتفظ رابطة ليختنشتاين للأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً بدليل على شبكة الإنترنت بعنوان "عبر ليختنشتاين بدون عوائق" ([www.barrierefreies.li](http://www.barrierefreies.li))، وهو يتضمن معلومات محدّثة عن إمكانية الوصول إلى المباني العامة والمطاعم وعيادات الأطباء وما شابه ذلك. وتنتشر مجموعة تحريرية في مكتب رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة رسالة إخبارية "الوسط" (mittendrin) مرتين في السنة، وهي تشكل جزءاً من مشروع للتوعية.

## ٦- الهجرة وإدماج السكان المقيمين الأجانب (التوصيات ٦٣-٦٩ و ٧٩)

٥٥- وفقاً لإحصاءات السكان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغت نسبة الأجانب بين السكان المقيمين الدائمين في ليختنشتاين ٣٣,٨ في المائة حتى نهاية عام ٢٠١٦، وهو رقم مرتفع بالمعايير الدولية. وقد استمر عبر عقود من الزمن التعايش السلمي بين السكان المحليين والأجانب، خاصة وأن السكان الأجانب يشاركون في النجاح الاقتصادي بنفس قدر مشاركة السكان المحليين وهم مندمجون في الهياكل الاجتماعية للبلد. ويشكل إدماج الأجانب شاغلاً مركزياً لدى حكومة ليختنشتاين. ويعتبر الاندماج عملية متبادلة تتطلب الاحترام والتفاهم المشترك من جانب المجتمع المضيف والمهاجرين على حد سواء، وهو يستند إلى مبدأ "المطالبة والترويج". فالاندماج يتوقف على استعداد المهاجرين وجهودهم للانندماج في المجتمع وعلى انفتاح سكان ليختنشتاين.

٥٦- ويتضمن كل من قانون حرية الحركة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وقانون المواطنين السويسريين والأجانب هذين المبدأين المتعلقين بالاندماج: قانون حرية الحركة يعتبر هدفاً يتعين تحقيقه، أما قانون الأجانب فهو التزام قاطع. ويُشترط على الأجانب الذين يخضعون لقانون الأجانب أن يتعرفوا على الأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية في ليختنشتاين، وخاصة أن يتعلموا اللغة الألمانية المكتوبة والمنطوقة. ومن خلال إبرام اتفاق للاندماج، يتعهد الشخص الذي يخضع لقانون الأجانب بأن يكتسب معرفة اللغة الألمانية، فضلاً عن المعرفة الأساسية بالنظام القانوني لليختنشتاين وهيكل الدولة فيها. وفي المقابل، تدعم الدولة إدماج الأجانب عن طريق تدابير من قبيل المساعدة المالية للالتحاق بدورات اللغة ومختلف مشاريع الإدماج. ويتمتع الأشخاص حاملو الجنسية الأجنبية الحائزون على تصريح صالح بنفس ما يتمتع به مواطنو ليختنشتاين من حرية التنقل وحرية اختيار محل الإقامة داخل الحدود الوطنية.

٥٧- وتعمل هذه التدابير على تحسين تكافؤ الفرص، والحد من التمييز، وتعزيز التفاهم المتبادل. وتعلم اللغة الألمانية، تتحسن كثيراً احتمالات عثور الأجانب على عمل وكذلك قدرتهم على المشاركة في الحياة العامة. وهذا يقلل إلى حد كبير من خطر الإقصاء والتمييز الاجتماعيين.

٥٨- ويؤدي النظام المدرسي دوراً هاماً آخر في إدماج السكان الأجانب وتعزيز التسامح والتفاهم بين السكان المحليين والأجانب. ويرجى الاطلاع على التدابير المتخذة في هذا الصدد، والواردة مناقشتها في الفصل الفرعي جيم (تعليم الأطفال الأجانب وإدماجهم).

## ٧- طالبو اللجوء (التوصيتان ٨١ و ٨٢)

### تنقيح قانون اللجوء

٥٩- أجري في عام ٢٠١٦ تنقيح لقانون اللجوء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٢، رقم ٢٩). ودخلت التعديلات حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويتمثل الهدف من التنقيح في تسريع الإجراءات وبالتالي تقصير فترات الانتظار لاتخاذ القرار بشأن اللجوء وعدم المقبولية، وتسريع عملية الإعادة إلى الوطن، ومن ثم الإسراع في بدء تدابير الإدماج للأشخاص الذين هم في حاجة فعلية إلى الحماية ولللاجئين المعترف بهم. وفي الوقت نفسه، يمكن لهذه التدابير أن تخفف من العبء الواقع على نظام اللجوء، بحيث يمكن استخدام القدرات المتوفرة لصالح الأشخاص الذين هم في حاجة فعلية للحماية. وتتمثل العناصر الرئيسية للقواعد الجديدة في تسريع الإجراءات من خلال تدابير إجرائية مختلفة وإضافة أسباب جديدة لعدم المقبولية. ولا يزال قانون اللجوء يستند إلى مبادئ اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو يحافظ على التقاليد الإنسانية في ليختنشتاين.

### الإجراء المتبع والبيانات الإحصائية

٦٠- يجري في البداية إيواء الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في ليختنشتاين في مركزي الاستقبال المركزيين في فادوز (الأسر والنساء المسافرات بمفردهن) وفي تريسن (الرجال المسافرون بمفردهم). وتدير رابطة ليختنشتاين لمساعدة اللاجئين مركز فادوز، الذي يضم نحو ٦٠ من ملتمسي اللجوء، ومركز تريسن (٣٤ طالب لجوء كحد أقصى) عملاً بالمادة ٥٩ من قانون اللجوء واتفاق الأداء المبرم بين الحكومة والرابطة. وبمجرد تقديم الطلب، يحدد مكتب الهجرة

والجوازات أسباب طلب اللجوء وهوية طالب اللجوء وكذلك الطريق الذي أخذه في السفر. وعند استجواب طالب اللجوء، يستخدم مكتب الهجرة والجوازات مترجماً مؤهلاً في حال الضرورة. وينص قانون اللجوء على أنه يتعين، أثناء الاستجواب، أن يكون هناك ممثل عن منظمات المعونة لمراقبة احترام حقوق مقدم الطلب، ما لم يرفض الشخص ذلك.

٦١- وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، قُدم في المتوسط ٩٥ طلب لجوء سنوياً (تتراوح الأرقام الفعلية بين ٧٣ و١٥٤ طلباً). وفيما يتعلق بمعظم طلبات اللجوء البالغ عددها ٤٧٧ طلباً والمقدمة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، لم يتمكن مقدمو الطلبات من إثبات وضع اللاجئين أو التدليل عليه وفقاً لتشريعات ليختنشتاين ومعايير اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، أو كان أحد البلدان الأوروبية الأخرى مسؤولاً عن تنفيذ إجراءات اللجوء والترحيل وفقاً لأحكام دبلن.

٦٢- وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، تم ترحيل ما مجموعه ٢١٦ شخصاً تنفيذياً لقرار سلمي. ونقل ٤٥ من الأشخاص المرحلين إلى بلد آخر من بلدان إجراء دبلن بموجب ذلك الإجراء، في حين أن ١١٥ شخصاً غادروا ليختنشتاين خاضعين لضوابط فُرضت عليهم. وقد قام ٩٥ شخصاً بسحب طلبهم للجوء وغادروا البلد طواعية، بينما تهرب ١٣٠ شخصاً من الإنفاذ من خلال الاختباء. وخلال الفترة نفسها، تم الاعتراف بـ ٤١ شخصاً بصفتهم لاجئين في ليختنشتاين.

٦٣- وبالإضافة إلى إجراءات اللجوء المنتظمة، قبلت ليختنشتاين ٢٤ شخصاً كلاجئين معترف بهم من بلدان ثالثة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ وذلك كجزء من برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك ليختنشتاين طوعاً في تدابير إعادة التوطين التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ وقد تعهدت باستيعاب ٤٣ طالب لجوء من إيطاليا و/أو اليونان. ووصل أول ١٠ من طالبي اللجوء السوريين من اليونان إلى ليختنشتاين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٦٤- ويتضمن كل من قانون اللجوء وقانون المواطنين السويسريين والأجانب أحكاماً بشأن الطرد والترحيل. ولا يجوز طرد اللاجئين الذين منحوا حق اللجوء في ليختنشتاين إلا إذا كانوا يمثلون تهديداً على أمن ليختنشتاين الداخلي أو الخارجي أو ارتكبوا انتهاكاً خطيراً للنظام العام. ويصدر أمر بالترحيل دائماً في حالة رفض طلب اللجوء أو رفضه بسبب عدم جواز قبوله. ويتضمن أمر الترحيل موعداً نهائياً للمغادرة بين سبعة أيام وثلاثين يوماً. ومع ذلك، إذا كان الترحيل غير ممكن، أو غير جائز، أو غير معقول، يؤمر حينها بقبول الشخص المعني على أساس مؤقت على أن يراجع ذلك كل عام. ويتضمن قانون اللجوء أيضاً حكماً بعدم إعادة القسرية استناداً إلى المادة ٣٣ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والمادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٦٥- وإذا لم يمثل الأشخاص الذين يحملون جنسية أجنبية للموعد النهائي المفروض عليهم لمغادرة البلد، يؤمر باتخاذ تدابير قسرية محتملة. ويشمل ذلك الاحتجاز التحضيري والاحتجاز رهناً بالترحيل. ولا يجوز فرض تلك التدابير إلا على الأشخاص الذين بلغوا سن الخامسة عشرة ولا يجوز مبدئياً أن تمتد مدتها لفترة تزيد على ستة أشهر. وفي بعض الحالات (عدم التعاون أو التأخر في الحصول على الأوراق) يمكن التمديد لفترة ثلاثة أشهر. ومع ذلك، لا يجوز



احتجاز القصر الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة لأكثر من ثلاثة أشهر أو لأكثر من ستة أشهر شاملة للتمديد. وبالنسبة لإجراءات دبلن، فإن أطول فترة احتجاز محتملة لتأمين النقل هي ٣٠ يوماً. وفي الفترة المشمولة بالتقرير من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، وُضع ما مجموعه ٦٥ شخصاً في الاحتجاز التحضيري أو الاحتجاز رهناً بالترحيل. وكقاعدة عامة، يؤمر بهذا الاحتجاز بفترة وجيزة قبل الإنفاذ، أي أنه يمكن ترحيل معظم الأشخاص في غضون ٩٦ ساعة، وهم يُحتجزون عادة في السجن الوطني لمدة ليلة أو ليلتين فقط.

#### لغات ليختنشتاين - دورات اللغة الألمانية للاجئين وطالبي اللجوء

٦٦- يهدف مشروع التعلم اللغوي الذي يحمل اسم "لغات ليختنشتاين"، والذي وضع في ليختنشتاين، إلى مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء على التواصل في المجتمع بشكل أسرع وأفضل باكتسابهم معرفة أساسية باللغة الألمانية. وتهدف هذه الطريقة المستخدمة إلى تمكين المتعلم من التكلم، وهي مصممة خصيصاً لظروف اللاجئين وطالبي اللجوء وبيئتهم الخاصة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أتمت مجموعة من ملتمسي اللجوء في ليختنشتاين بنجاح دورة "لغات ليختنشتاين" الأولى.

٦٧- وكانت هذه إشارة البدء في تصميم دورات لتدريب المدربين تتجاوز حدود ليختنشتاين. وتقوم رابطة "التعلم الجديد" في ليختنشتاين الآن بتدريب مدرسي اللغات في ألمانيا والنمسا وسويسرا وليختنشتاين.

٦٨- ومنذ بداية عام ٢٠١٦، تم تدريب نحو ١٥٠ مدرساً في ألمانيا والنمسا. وقد شارك حتى الآن نحو ٣٠٠٠ طالب لجوء في دورة اللغة الألمانية باستخدام طريقة "التعلم الجديد". وقد أثبت هذا المشروع نجاحه بصورة خاصة في كانتون سانت غالن السويسري حيث تم تدريب أكثر من ١٠٠ مدرس من المتطوعين في مشروع "مدرسة الحي" من قبل أربعة مدربين يعملون بشكل دائم في الأشهر الأخيرة.

#### ٨- مكافحة العنصرية (التوصيات ٥١-٦٢)

٦٩- ليختنشتاين دولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ (الجريدة الرسمية ٢٠٠٠، رقم ٨٠). وفي فترة التمهيد للانضمام إلى الاتفاقية، جرى تشديد أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالتمييز العنصري. ومنذ عام ٢٠٠٣، صدرت في ليختنشتاين أربعة أحكام إدانة بالتمييز العنصري بموجب أحكام المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات: صدر اثنان منها عن محكمة الأحداث، وكلاهما بالسجن مع وقف التنفيذ، أما الحكمين الآخرين فقد أصدرتهما المحكمة السابقة للمقيمين القانونيين (شمل الأول ٨ أشخاص أدينوا في قضية واحدة، والثاني شخصاً واحداً أدين بحكم آخر). وكانت هذه الأحكام بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ و ٩ أشهر مع وقف التنفيذ.

٧٠- وقد نفذت ليختنشتاين بنجاح تدابير عديدة لتعزيز التسامح والتفاهم المتبادل. وهناك لجنة للحماية من العنف تتعامل مع مكافحة العنف في المجال العام (بما في ذلك التطرف بدافع إيديولوجي وديني). وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، نفذت اللجنة بنجاح خطة لتدابير مكافحة التطرف اليميني. وبالإضافة إلى عدد من التدابير الأخرى للتوعية، أنشئ في

عام ٢٠١٠ فريق الخبراء المعني بمكافحة التطرف اليميني والتابع للجنة الحماية من العنف، ولديه ولاية لإرشاد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يواجهون موضوع التطرف اليميني، ولتقديم المزيد من التدريب، وبناء المعرفة الاستشارية. وفي عام ٢٠١٦، تم توسيع نطاق ولاية فريق الخبراء لتشمل التطرف بدافع إيديولوجي وديني، وتم تعديل الاسم وفقاً لذلك (هو الآن "فريق الخبراء المعني بمكافحة التطرف اليميني").

٧١- ومنذ عام ٢٠١١، يجري سنوياً إعداد تقرير رصد للتطرف اليميني في ليختنشتاين، ويتاح هذا التقرير للجمهور منذ عام ٢٠١٥، ويشمل جميع أشكال التطرف بدافع سياسي أو ديني أو بأي دافع إيديولوجي آخر. وهو يوثق جميع الحوادث والتدابير المتعلقة بالتطرف في ليختنشتاين. وكما يتبين من تقارير الرصد السنوية، لم تسجل أي أعمال عنف ترتبط بالتطرف اليميني في ليختنشتاين منذ عام ٢٠١٢، ولم يُكشف عن أي حالة من التطرف السياسي أو العقائدي أو الديني.

٧٢- ويشكل تعزيز التفاهم المتبادل ومكافحة كراهية الأجانب جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية. وعلى مستوى التعليم في المدارس، تعلق أهمية خاصة للتوعية بالتاريخ وللتثقيف السياسي. فالتعليم حول الاشتراكية الوطنية (النازية) هو مادة إلزامية ذات أولوية في المناهج الدراسية للمستوى الثانوي. وبالإضافة إلى التعليم الديني، تقدم المدارس الثانوية أيضاً مادة "الدين والثقافة"، التي تهدف إلى تعزيز فهم مختلف الأديان والثقافات. ويقدم للتلاميذ المسلمين تعليم ديني إسلامي على مستوى المدارس الابتدائية. وتدعم الدولة هذا التعليم مالياً. وهكذا فإن التمييز العنصري والتعصب لا يمثلان مشكلة في مجتمع ليختنشتاين في الوقت الحاضر، وذلك لأسباب من أهمها التدابير التي اتخذت بالفعل.

#### ٩- التوجه الجنسي (التوصية ٧٠)

٧٣- مع بدء نفاذ القانون المتعلق بالشراكات المسجلة للأزواج من نفس الجنس في عام ٢٠١١ (قانون الشراكة المسجل، الباب زاي، الجريدة الرسمية لعام ٢٠١١، رقم ٣٥٠)، قدمت مساهمة هامة للتغلب على التمييز والمحرمات الاجتماعية المتعلقة بالمثلثية الجنسية. ومنذ ذلك الحين، تمكن الأزواج من نفس الجنس في ليختنشتاين من تسجيل شراكاتهم. ويشكل التسجيل الأساس القانوني لشراكة الحياة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات متبادلة. ويعتبر الأزواج المسجلون إلى حد كبير معادلين للزوجين المختلفي الجنس. غير أن تبني الأطفال واستخدام الإجراءات الطبية الإنجابية لا يجوز للأشخاص الذين يعيشون في شراكة مسجلة.

٧٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد البرلمان إصلاحاً للقانون الذي ينظم أسماء الشركاء المسجلين. ومع تغيير القانون، وُضع القانون الذي ينظم أسماء الشركاء المسجلين على قدم المساواة مع القانون الذي ينظم أسماء المتزوجين. ويمكن للشريكين المسجلين الآن أن يختارا إما احتفاظ كل منهما باسم عائلته الخاص - كما كان الحال من قبل - أو أن يعلنوا أمام مكتب السجل المدني عند تسجيل الشراكة اسم العائلة الذي يرغبان في استخدامه كاسم مشترك. وفي الحالة الأخيرة، يجوز للشريك الذي لا يستخدم اسم عائلته كاسم مشترك أن يضيف اسمه السابق، بإعلان ذلك أمام مكتب السجل المدني، قبل أو بعد الاسم المشترك، مما يخلق اسم عائلة مزدوجاً. ودخل الإصلاح حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

## باء- الحقوق المدنية والسياسية (التوصيات ١٠ و ١٩ و ٢٠ و ٧٣-٧٨ و ٨٠)

## مكافحة الاتجار بالبشر

٧٥- منذ آذار/مارس ٢٠٠٨، دخلت ليختنشتاين كدولة طرف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو؛ الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٨، رقم ٧٢) وبروتوكولها لمكافحة تهريب المهاجرين (الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٨، رقم ٧٣) ولمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه (الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٨، رقم ٧٤). وليختنشتاين طرف أيضاً، منذ أيار/مايو ٢٠١٦، في اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. ويتسق تعريف الاتجار بالبشر في القانون الجنائي (المادة ١٠٤ منه) مع أحكام بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص وأحكام اتفاقية مجلس أوروبا.

٧٦- ولم تظهر حتى الآن أية حالات للاتجار بالبشر في ليختنشتاين. غير أن الراقصات القادمت من بلدان ثالثة والعاملات في الملاهي الليلية واللاقي منح تصاريح إقامة قصيرة الأجل حتى شباط/فبراير ٢٠١٦، تم تحديدهن كفئة ضعيفة. وقد أوقف في شباط/فبراير ٢٠١٦ مشروع ماغدلينا لوقاية الضحايا المحتملين الذي كان قد أطلق عام ٢٠٠٩، حيث أن تصاريح الإقامة القصيرة الأجل لم تعد تصدر منذ ذلك الحين. وكجزء من ذلك المشروع، اشتُرط على الراقصات من بلدان ثالثة اللاقي يعملن في ليختنشتاين أن يشاركن في أحداث إعلامية يقوم فيها ممثلو السلطات ومكتب مساعدة الضحايا بإطلاع النساء على حقوقهن والتزامتهن. وتمثل الهدف من هذه الأحداث الشهرية في المساعدة على منع الظروف الاستغلالية المحتملة في الملاهي الليلية وإعطاء ضحايا الاتجار المحتملين إمكانية الحصول على المشورة والوصول إلى خيارات دعم الضحايا.

٧٧- ولم تنظم هذه الأحداث الإعلامية منذ شباط/فبراير ٢٠١٦ لأن تشغيل الراقصات من بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية لا يمكن أن يعتمد على حضور هذه الأحداث. بيد أن المائدة المستديرة المعنية بالاتجار لخصت في نشرة توزع على الراقصات أهم المعلومات المتعلقة بالحقوق والالتزامات، فضلاً عن إدراجها معلومات الاتصال بالسلطات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الشرطة الوطنية ومكتب الهجرة والجوازات، منذ توقف الأحداث الإعلامية، بعمليات تفتيش متزايدة، يجري فيها رصد حالة الراقصات من حيث الإقامة وظروف العمل ومدفوعات المرتبات وأماكن الإقامة. وتواصل المائدة المستديرة المعنية بالاتجار رصد التطورات في هذا المجال وستتخذ المزيد من الإجراءات حسب الاقتضاء. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة أيضاً نسخة محدثة من "المبادئ التوجيهية لمكافحة الاتجار بالبشر"، التي كانت قد نشرت أول مرة في عام ٢٠٠٧ وهي تحدد الاختصاصات والإجراءات التي يتعين اتباعها بصورة إلزامية في حالات الاتجار بالبشر.

## استحداث قواعد بشأن الحماية غير القضائية للشهود

٧٨- في عام ٢٠١٤، اعتمد البرلمان أحكاماً جديدة بشأن الحماية غير القضائية للشهود (الجريدة الرسمية لعام ٢٠١٤، رقم ١٠٩)، مما يرتبط جزئياً بهدف التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر. وحتى اعتماد القانون، لم يكن قانون ليختنشتاين ينص إلا على الحماية القضائية للشهود. وقد نفذت بعض تدابير الحماية غير القضائية للشهود

على أساس واجب الشرطة الوطنية العام في تفادي الخطر، ولكن لم يكن هناك أي أساس قانوني لبرامج حماية الشهود حتى ذلك الحين. وأغلقت هذه الفجوة بتنقيح قانون الشرطة الذي يحسّن حماية ضحايا الجريمة والشهود عليها.

#### إدخال تغييرات على القواعد التي تنظم الإجهاض

٧٩- أدى تنقيح القانون الجنائي، الذي اعتمده البرلمان في آذار/مارس ٢٠١٥ ودخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، إلى إدخال تعديلات على القواعد التي تنظم الإجهاض. ويتمثل أهم تغيير في عدم تجريم المرأة، وذلك بموجب التعديل المدخل على الفقرة ٩٦(٣) من القانون. فالمرأة الحامل التي أنهت حملها لم تعد عرضة للملاحقة القضائية إذا أُجري إنهاء الحمل على يد طبيب. بيد أن تنقيح القانون لا يغير من حقيقة أن القيام بالإجهاض في ليختنشتاين لا يزال فعلاً يعاقب عليه جميع المتورطين فيه - عدا المرأة الحامل نفسها - إلا في الحالات الواردة أدناه.

٨٠- فإنهاء الحمل لا يخضع للعقوبة إذا كان ضرورياً لتفادي تهديد خطير لحياة المرأة الحامل أو أضرار جسيمة لصحتها لا يمكن تفاديها بسبل أخرى، أو كانت المرأة الحامل قاصرة وقت الحمل، أو إذا كان هناك، في حال المرأة الحامل، اغتصاب (المادة ٢٠٠)، أو اعتداء جنسي (المادة ٢٠١) أو إذا كان هناك، في حال شخص لا يمكنه الدفاع عن نفسه أو معوق عقلياً، انتهاك جنسي (المادة ٢٠٤) قد ارتكب وجاء الحمل نتيجة لذلك الفعل. وتخضع أسباب الإعفاء من العقوبة لشرط إنهاء الحمل من قبل طبيب.

٨١- والطبيب المعالج مسؤول عن ضمان الوصول الآمن إلى إجراءات الإجهاض والرعاية للمتابعة بعد الإجهاض. ويقدم الطبيب للمرأة المعنية المشورة حول العيادات المتاحة أو المؤسسات الصحية الأخرى. كما يقوم المركز المتخصص [schwanger.li](http://schwanger.li) بتقديم المشورة والدعم للنساء والزوجين في حالة الحمل غير المرغوب فيه وكذلك قبل ولادة الطفل وأثناءها وبعدها.

٨٢- ويمثل منع الحمل غير المرغوب فيه والإجهاض أولوية عالية في ليختنشتاين. وتشكل تدابير تنظيم الأسرة جزءاً من نظام الرعاية الصحية العامة وهي مضمونة للجميع؛ ووسائل منع الحمل متوفرة. ويقدم الدعم فعلاً للأطفال والشباب في المدارس بطريقة مناسبة للعمر لتطوير حياتهم الجنسية بصورة مستقلة ومسؤولة. ومن خلال المشاركة في مواضيع مثل تقرير الشخص لشؤون جسده ونموه، والصدقة، والحب، ومنع الحمل، يتمثل الهدف في تعلم الأطفال والشباب سبل التعبير عن مشاعرهم واحتياجاتهم من خلال الثقة بالنفس وفهم الحدود اللازمة وخلقها.

#### إصلاح القانون الذي ينظم الأسماء

٨٣- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أقر البرلمان إصلاحاً للقانون الذي ينظم الأسماء، بدأ نفاذه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويحق للزوجين الآن الاستمرار في استخدام اسم العائلة السابق بعد الزواج - دون اللجوء إلى استخدام اسم عائلة مزدوج. ولا يزال قائماً الخيار الذي يتيح للعروسين اختيار اسم عائلة أحدهما كاسم مشترك، وكذلك شأن خيار تشكيل اسم عائلة مزدوج. وأدخل تغيير آخر على القانون الذي ينظم اسم طفل الوالدين غير المتزوجين من بعضهما البعض. وقبل هذا التغيير، كان الطفل يعطى اسم الأم قبل الزواج. وإذا كانت الأم قد أخذت اسم زوجها في زواج سابق واحتفظت به على الرغم من الانفصال أو الطلاق، فإن ذلك

كان يؤدي إلى أن يكون لكل من الأم والطفل والأب اسم عائلة مختلف. ومع تغيير القانون، أصبح الطفل الآن يأخذ اسم عائلة الأم الحالي. ويحصل طفل الوالدين المتزوجين، كقاعدة عامة، على اسم العائلة المشترك للوالدين. أما إذا لم يكن لدى الوالدين اسم عائلة مشترك، فإن الطفل يأخذ اسم العائلة الذي يقرره الوالدان له.

#### إدماج جرائم التعذيب والجرائم التي ينص عليها القانون الجنائي الدولي

٨٤- تعمل الحكومة حالياً على تنقيح القانون الجنائي. وفي إطار هذه العملية، نظر فريق عامل في مرسوم تعديل القانون الجنائي النمساوي لعام ٢٠١٥ وإمكانية تكييف بعض العناصر لإدخالها في قانون ليختنشتاين الجنائي، بما في ذلك ما يتعلق بالمادة ٣١٢ (التعذيب)، والمادة ٣٢١ (الجرائم ضد الإنسانية) والمادة ٣٢١، الفقرات (ب)-(و) (جرائم الحرب)، والمادة ٣٢١ الفقرة (ك) (جريمة العدوان). ويأدرج هذه العناصر في قانون ليختنشتاين الجنائي، فإن ليختنشتاين ستكون قد نفذت توصيات لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣. ومن المقرر بدء إجراءات التشاور بشأن تنقيح القانون الجنائي في نهاية عام ٢٠١٧.

### جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### الحياة العملية في ليختنشتاين

٨٥- تعد ليختنشتاين موقعاً اقتصادياً حديثاً ومتنوعاً، وبنهاية عام ٢٠١٦، كانت توفر فرص العمل لـ ٣٧ ٤٥٣ شخصاً، وهذا العدد مرتفع جداً وبشكل خارج عن المألوف بالمقارنة مع مجموع السكان البالغ ٣٧ ٨١٥ نسمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو يعبر عن اقتصاد دينامي مزدهر.

٨٦- ومن أصل ٣٧ ٤٥٣ شخصاً يعملون في ليختنشتاين، كان هناك ١٧ ٢١٤ شخصاً يقيمون في البلد أيضاً. وكان ٢٠ ٢٣٩ شخصاً، أي ٥٤,٠ في المائة من العاملين في ليختنشتاين، من المتنقلين عبر الحدود من بلدان أخرى.

٨٧- والبطالة منخفضة جداً بالمعايير الدولية. وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط المعدل السنوي للبطالة ٢,٣ في المائة. وبين الأجانب، كان متوسط معدل البطالة في عام ٢٠١٦ بنسبة ٣,٤ في المائة، أي أعلى بقليل منه بين مواطني ليختنشتاين (١,٦ في المائة).

٨٨- وكجزء من مجموعة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على الشراكة الاجتماعية وتعزيزها، صدر في عام ٢٠٠٧ القانون المتعلق بانطباق اتفاقات التفاوض الجماعي (الجريدة الرسمية لعام ٢٠٠٧، رقم ١٠١). ويشكل هذا القانون الأساس القانوني لتوسيع نطاق اتفاق التفاوض الجماعي المبرم بين الشركاء الاجتماعيين في قطاع ما يشمل القطاع الاقتصادي المعني كله. وفي الوقت نفسه، هناك أكثر من ١٥ من اتفاقات التفاوض الجماعي الملزمة التي تنظم الحد الأدنى للأجور وساعات العمل وشروط العمل الأخرى بغرض التصدي لأي إغراق اجتماعي أو إغراق للأجور. وقد أسس الشركاء الاجتماعيون مؤسسة "SAVE" لرصد وإنفاذ اتفاقات التفاوض الجماعي التي يُعلن أنها ملزمة بوجه عام. وقد عينت المؤسسة لجنة مركزية مشتركة لهذا الغرض. ومُنحت اللجنة المركزية هذه مسؤوليات وسلطات للتحقق من الامتثال للأحكام المنصوص عليها في اتفاقات التفاوض الجماعي ولإنفاذها في نطاق التطبيق ذي الصلة.

## الضمان الاجتماعي

٨٩- لدى ليختنشتاين مستوى معيشي رفيع وشبكة ضمان اجتماعي متطورة جداً. ومن الجدير بالملاحظة أنه أُجري خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنقيح جزئي للتشريع المتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية دخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وألغيت لجان الرعاية العامة التابعة للبلديات وأجري تحديث للنظام. غير أن المنظور البلدي في مجال المساعدة الاجتماعية لا يزال يراعى من خلال إشراك رؤساء البلديات في عملية صنع القرار.

٩٠- ولا يوجد فقر مطلق في ليختنشتاين. فالأشخاص غير القادرين على دفع تكاليف المعيشة على الرغم من مختلف التأمينات الاجتماعية يحق لهم أن يطالبوا بالمساعدة الاجتماعية المالية كحد أدنى للدخل. ونتيجة لهذه الفوائد الاجتماعية جزئياً، تتدنى نسبة الأسر المنخفضة الدخل في ليختنشتاين مقارنة ببلدان أخرى. وفي عام ٢٠١٦، تلقت ٦٣٠ أسرة دعماً مالياً في شكل مساعدة اجتماعية. وتضم الأسر الـ ٦٣٠ هذه ٩٦٨ شخصاً. وبذلك تكون نسبة الأشخاص الذين يتلقون مساعدة مالية مباشرة ٢,٦ في المائة.

## تعليم الأطفال الأجانب وإدماجهم

٩١- لدى ليختنشتاين نظام تعليمي يعمل بسلاسة يسمح للناس بالانخراط في التعلم مدى الحياة ويعطي كل فرد في البلد أفضل الفرص التعليمية. وهناك تسع سنوات من التعليم الإلزامي. والتعليم المدرسي متاح مجاناً لجميع الأطفال والشباب بغض النظر عن الأصل أو الانتماء الديني أو الجنس أو الإعاقة. كما أن رياض الأطفال مجانية قبل البدء بالتعليم الإلزامي. والنمو الفردي وتكافؤ الفرص هما الهدفان الأساسيان لنظام التعليم في ليختنشتاين.

٩٢- ومع ذلك، فإن الأطفال القادمين من خلفية هجرة ممثلون تمثيلاً زائداً في ذلك النوع من المدارس الذي تنخفض فيها المتطلبات الأكاديمية. وبصرف النظر عن خلفية الهجرة، هناك عوامل أخرى تؤثر على نجاح الطفل دراسياً. وأظهرت الاختبارات الوطنية أيضاً بالنسبة لليختنشتاين أن للوضع الاجتماعي والاقتصادي - الاجتماعي وكذلك الخلفية التعليمية للوالدين أثر كبير على النجاح الدراسي. وقد أولت ليختنشتاين أولوية قصوى لهذه المسألة في السنوات الأخيرة وبذلت جهوداً عديدة للتصدي لهذه الجوانب بتدابير هادفة.

٩٣- وثمة تدابير عديدة تعزز تكافؤ الفرص. ويوفر للأطفال الناطقين بلغات أجنبية تعليم لغوي مكثف في مادة خاصة هي "الألمانية كلغة ثانية"، وذلك بهدف منحهم القدرة على متابعة التعليم في الصفوف العادية أو رياض الأطفال بأقل ما يمكن من الصعوبات اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة واسعة من المواد المعروضة في صفوف التعليم الخاص، ومن التدابير التربوية الاجتماعية، وتدابير الدعم التي تقدمها المدارس. كما شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في برامج التعليم المبكر قبل بدء رياض الأطفال، بهدف تحسين الارتقاء بالأطفال والوالدين الناطقين بلغة أجنبية.

٩٤- وبنهاية التعليم الإلزامي، يتاح للشباب الخيار بين البدء بالتدريب المهني أو استكمال نظام التعليم العام في الجمنازيم (المدرسة الثانوية الأكاديمية العامة) التي تعدّهم للتعليم العالي الأكاديمي. ويجمع التدريب المهني بين العمل العملي في شركات التلمذة الصناعية وبين التدريب في المدارس المهنية والدورات المتخصصة. وبناء على التدريب المهني، يمكن متابعة التخصص من خلال التدريب المهني على مستوى جامعي. ومن خلال البكالوريا المهنية المتكاملة أو البكالوريا

المهنية اللاحقة، يمكن لطلاب التدريب المهني تحصيل التعليم العام الموسع والحصول على قبول في مؤسسات التعليم العالي الأكاديمي. وما برح نظام التعليم المزدوج (التلمذة المهنية) يسهم إسهاماً هاماً في إدماج الشباب في سوق العمل منذ عقود خلت، وهو يعتبر أيضاً عاملاً هاماً من عوامل النجاح بالنسبة لاقتصاد ليختنشتاين، لأنه يوفر التدريب لمتخصصين مؤهلين تأهيلاً عالياً.

#### الوقاية من الإدمان

٩٥- في عام ٢٠١٥، أجريت دراسة لطلاب ليختنشتاين عن العقاقير المشروعة وغير المشروعة، والأدوية، ووسائل الإعلام الجديدة ونشرت في عام ٢٠١٦. وكانت النتائج المتعلقة باستهلاك المواد المسببة للإدمان من قبل الأطفال في سن الخامسة عشرة في ليختنشتاين إيجابية. وقد تضاءلت بوضوح مشاكل إساءة استعمال النيكوتين والكحول والقنب والأدوية التي كانت محور حملة الوقاية الأخيرة. وانخفض عدد الشباب الذين تناولوا الكحول ١٠ مرات أو أكثر في الثلاثين يوماً الماضية بشكل ملحوظ مقارنة بالدراسات التي أجريت في عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٥. وثمة صورة مماثلة واضحة فيما يتعلق باستهلاك النيكوتين: فقد انخفض عدد المدخنين بشدة منذ عام ٢٠٠٥، وقد اتجه استخدام العقاقير غير المشروعة إلى الانخفاض، ولكن نسبة الشباب الذين جربوا القنب شهدت ارتفاعاً. وتدلل البيانات المستخلصة من دراسات الطلاب على نجاح برامج الوقاية من الإدمان التي بدأ الأخذ بها في عام ٢٠٠٦ وهي تدعم استمرار تلك البرامج، مع إدخال التحسينات الملائمة للفئات المستهدفة والمواد المسببة للإدمان.

٩٦- وتشمل البرامج المنفذة والمستمرة، على سبيل المثال، حملة "العمل من أجل الامتناع عن الشرب" و"أسبوع الحوار حول الكحول" مع الأخذ بتدابير مختلفة، وتطبيق الهواتف الذكية. كما سيجري تنفيذ حملة "التلمذة الحالية من التدخين" وحملة متعددة السنوات للوقاية من التبغ تحت عنوان "التخلص من التدخين". ويجري العمل حالياً على وضع تدابير تتعلق باستخدام القنب. والهدف من ذلك كله هو التثقيف والتوعية، وكذلك تعزيز كل من مسؤولية الوالدين والمسؤولية الذاتية لدى الشباب من أجل تجنب الارتهان.

#### الدراسة الاستقصائية عن الصحة لعام ٢٠١٧

٩٧- ستشارك ليختنشتاين هذا العام في الدراسة الاستقصائية السويسرية عن الصحة للمرة الثانية. وعلى مدار السنة، سيجري استقصاء ١٠٠٠ شخص، يتم اختيارهم عشوائياً بعمر ١٥ سنة فأكثر ويعيشون في ليختنشتاين، حول وضعهم الصحي، وزياراتهم للطبيب، وعاداتهم الغذائية وعن الكحول والمخدرات، واستخدام الأدوية، وغير ذلك من بيانات. ومن المقرر نشر النتائج في خريف عام ٢٠١٩. وستكون البيانات صالحة للمقارنة ببيانات الدراسة الاستقصائية الأولى عن الصحة التي أجرت عام ٢٠١٢، وكذلك بالبيانات الواردة من سويسرا. وستوفر الأرقام معلومات عن تطور السلوك والوضع الصحي لسكان ليختنشتاين وكذلك عن آثار حملات الوقاية المنفذة في السنوات الأخيرة، مما يرسى أساساً قيمياً للسياسة الصحية في المستقبل.

### دال - التعاون والتضامن الدوليان (التوصيات ٨٣-٨٥)

٩٨- إن فهم ليختنشتاين لنفسها - بوصفها بلداً غنياً وشريكاً موثقاً به في المجتمع الدولي - يعني أنها تساهم بنصيبها في التضامن الدولي. وفي عام ٢٠١٤، بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية

التي تقدمها ليختنشتاين ٥,٠ في المائة. وبلغت نفقات ليختنشتاين ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ٣,٢٣ مليون فرنك سويسري في عام ٢٠١٥، وصرفت ١,٢٤ مليون فرنك سويسري من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦. ونظراً للحساب المتأخر للنتائج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي، فإن بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في عام ٢٠١٤ هي أحدث البيانات. ولا تزال ليختنشتاين ملتزمة بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٧,٠ في المائة.

٩٩- وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كانت ليختنشتاين أول دولة طرف يجري تقييمها من حيث تنفيذ الفصل المتعلق باسترداد الأصول في ٢٠١٦/٢٠١٧. وقد نشر تقرير التقييم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وشملت استنتاجات خبراء استرداد الأصول ما يلي: "يوجد لدى ليختنشتاين نظام قانوني راسخ لاسترداد الأصول، وقد أعادت فعلاً مبالغ كبيرة من الأموال ... وعلى الرغم من صغر حجمها، فإن ليختنشتاين تشارك بنشاط في تطوير وتعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة غسل الأموال وإعادة الأموال المسروقة".

## خامساً- التشاور مع المجتمع المدني

١٠٠- يضطلع المجتمع المدني بدور هام في ليختنشتاين. وتكتسي الجمعيات العديدة أهمية خاصة في هذا الصدد. ويمكن إنشاء الجمعيات بحرية في ليختنشتاين، طالما أن الغرض منها لا يخالف القانون. ويمكن العثور على الأساس القانوني لذلك في المواد ٢٤٦-٢٦٠ من قانون الأشخاص والشركات. وتدعم الدولة والبلديات إنشاء الجمعيات بوسائل مختلفة، بما في ذلك مالياً. ويمكن إنشاء المنظمات غير الحكومية بحرية في ليختنشتاين كجمعيات. وهناك جمعيات عديدة تعمل في مجال حقوق الإنسان بأوسع معانيها.

١٠١- ومنذ عام ٢٠٠٩، يجري مكتب الشؤون الخارجية حواراً سنوياً في مجال حقوق الإنسان مع المنظمات غير الحكومية المهتمة في ليختنشتاين. وفي الحوار مع المنظمات غير الحكومية لهذا العام، أتيحت للمنظمات المشاركة الفرصة للتعليق على مشروع التقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل. وقد نظمت هذه المناسبة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بمشاركة أكثر من ٣٠ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والهيئات المستقلة والقطاع الخاص. وترد آراء المشاركين فيما يتعلق بالتقرير الوطني فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ليختنشتاين بوجه عام في تقرير موجز أرفق بتقرير الاستعراض الدوري الشامل (المرفق).

## سادساً- ملاحظات ختامية

١٠٢- يتضمن الاستعراض الدوري الشامل الأخير، وكذلك تقارير الخبراء الدوليين والأوروبيين والزيارات القطرية التي قاموا بها، تأكيدات متكررة على المستوى الرفيع المستوى لحماية حقوق الإنسان في ليختنشتاين. وفي الوقت نفسه، تدرك حكومة ليختنشتاين أن من الضروري ومن الممكن إدخال مزيد من التحسينات. وستستفيد حكومة ليختنشتاين من الحوار الحكومي الدولي في إطار عملية التقييم الدوري الشامل الثالث لليختنشتاين والتوصيات المنبثقة عن ذلك الحوار كمييار هام لتحديد ما تحتاج إلى الأخذ به من إجراءات في السنوات المقبلة.